

التجاذبات في ليبيا تفشل الحسم في «القاعدة الدستورية للانتخابات»

السياسي، وتجد دعماً من الزعامات الجهوية لاسيما في مدينة مصراتة، ومن امراء الحرب، وممن يطلقون على أنفسهم اسم قوى "17 فبراير"، فيما تمثل أداة لقطع الطريق أمام تيارين مهمين في المشهد الليبي وهما التيار الداعم للجيش بقيادة المشير خليفة حفتر وتيار النظام السابق والذي يتصدره سيف الإسلام القذافي.

ويتمثل المقترح الأول بين المقترحات الأربعة التي ستعرض على الملتقى في تنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية بشروط ميسرة ومفتوحة للترشح لكل الليبيين، وهو ما يدعو إليه أغلب الليبيين لكن يواجه معارضة شديدة من الإخوان، وكذلك من القيادات والزعامات الإقليمية والجهوية والمليشياوية ذات العلاقات الواضحة مع تركيا وقطر، علماً وأن الطيف المعارض لهذا المقترح يبدو أغلبية داخل الملتقى كنتيجة لاختلال التوازنات الواضح منذ الإعلان عن قائمة تم اختيارها من قبل مهندسة خارطة الطريق الدبلوماسية الأميركية ستيفاني وليامز التي أنهت مهمتها في أوائل فبراير الماضي.

ويص المقترح الثاني على انتخابات برلمانية تتزامن مع انتخابات رئاسية مقبلة بشروط من بينها ألا يحتم المرشح على جنسية أخرى غير ليبية وألا يكون من منصبه العسكري إذا كان عسكرياً وهي شروط موجهة بالأساس لحرمان قائد الجيش وابن القذافي من الترشح، ما يجعل هذا المقترح مرفوضاً من قبل أنصار الجيش والنظام السابق وأغلب الفعاليات القبلية، لكنه يحظى بدعم الإخوان والمتحالفين معهم.

المقترحات الأربعة المطروحة تمثل فخاً أتقن الإخوان وحلفاؤهم نصبه حيث أن ثلاثة منها تخدم مصالح الإسلام السياسي

ويدعو المقترح الثالث إلى إجراء انتخابات برلمانية فقط وانتخاب الرئيس لاحقاً من البرلمان، وهو مقترح إخواني بالأساس هدفه غزو البرلمان بالقوائم المستقلة والسيطرة عليه بواسطة المال السياسي وشراء الدعم وتحويله إلى حاكم فعلي في البلاد لتبني عنه السلطة التنفيذية ممثلة في الحكومة ورئيس للبلاد بصلاحيات ضيقة لا تشمل القيادة العليا للقوات المسلحة.

ويتمثل المقترح الرابع في إجراء انتخابات برلمانية فقط تمهد لانتخابات رئاسية لاحقاً بعد الاستفتاء على الدستور، وهو كذلك مقترح إخواني يصر عليه مجلس الدولة الاستشاري الخاضع لهيمنة الإسلام السياسي، وهدفه الأساسي تمرير مسودة الدستور المثيرة للجدل، أو إبقاء الوضع على ما هو عليه في حالة رفضها من قبل الشعب.

وبذلك يكون الإخوان وحلفاؤهم قد لعبوا على تشتيت الأصوات بين أربعة مقترحات، ثلاثة منها تخدم مصالحهم فيما تتم محاصرة الاقتراح الأول لكي لا يحصل على دعم أغلبي، وفي حالة الفشل في التوصل إلى التصويت على أي مقترح يكون الوضع أفضل بالنسبة إليهم. وبحسب عضو ملتقى الحوار السياسي وعضو مجلس النواب خالد الأسدي فإن التصويت على المقترحات سيكون على جولتين خلال جلسة عامة على غرار اختيار السلطة التنفيذية الحالية.



غوض متواصل

التخفيض في الأسعار في تونس يطرح مدى جدية السلطات لتطبيقه قيس سعيد يدعو إلى التخفيض في أسعار المواد الاستهلاكية



حرص على تأمين قوت التونسيين

وأكد سعيد حرق التجار في "ربيع مشروع، ولكن ليس لهم الحق في الاحتكار أو المضاربة أو تغيير بعض المواد الغذائية"، مضيفاً "يمكن التصدي لهم بالقانون ولكن قبل أن نلجأ إلى القوانين عليهم أن يساهموا من تلقاء أنفسهم".

وأضاف "هناك مسألتان هامتان تحتاجان معالجة وهما، الاحتكار والقدرة الشرائية للمواطنين"، مشيراً إلى أنه "يفترض على سعيد أن يبدأ في نقاشات حول المسألة في علاقة بكلفة الإنتاج ومراجعة الأسعار".

وتابع "مراقبة الاحتكار الآن من أصعب الخطوات لأنها تشمل مختلف المواد الاستهلاكية والأدوية وغيرها، ويجب وضع خطة وطنية لمحاربة الاحتكار ومراقبة مسالك التوزيع من قبل وزارتي التجارة والمالية".

وإلى جانب ذلك في بيان صادر عن الرئاسة التونسية عقب لقاء جمع سعيد في قصر قرطاج مع محمد العقروبي رئيس الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية (مستقلة) وعضو الجمعية منى سيد وشارع سعيد إلى أنه "يقدّر وطنية الناشطين في قطاع البنوك والمؤسسات المالية". كما دعاهم إلى "بذل جهد إضافي في هذه الفترة الاستثنائية التي تمر بها بلادنا والوقوف في نفس الجبهة مع الشعب التونسي وذلك عبر الحظ قدر الإمكان من نسب الفائدة المعمول بها ليعود جزء منها إلى المجموعة الوطنية".

وتساءل النائب المستقل حاتم الميليكي في تصريح لـ "العرب"، إن كانت هذه التخفيضات موسمية وتشمل بعض المواد، أم أنها ستكون هيكلية وتطال حتى تلك المواد المدعمة من الدولة؟

وأضاف "هناك مسألتان هامتان تحتاجان معالجة وهما، الاحتكار والقدرة الشرائية للمواطنين"، مشيراً إلى أنه "يفترض على سعيد أن يبدأ في نقاشات حول المسألة في علاقة بكلفة الإنتاج ومراجعة الأسعار".

وتابع "مراقبة الاحتكار الآن من أصعب الخطوات لأنها تشمل مختلف المواد الاستهلاكية والأدوية وغيرها، ويجب وضع خطة وطنية لمحاربة الاحتكار ومراقبة مسالك التوزيع من قبل وزارتي التجارة والمالية".

وإلى جانب ذلك في بيان صادر عن الرئاسة التونسية عقب زيارة أداها إلى مقر وزارة التجارة وتنمية الصادرات إلى "ضرورة مساهمة أصحاب مسالك التوزيع في الجهود الوطني وتحمل المسؤولية، وعدم استغلال الطرف الذي تمر به البلاد"، قائلاً "نحن في معركة أو في حرب إن شئتم، لكن دون دماء ودون رصاص، أعرف الكثير عن طرق الاحتكار وعن المستودعات التي توجد فيها الآلاف من الأطنان من المواد الغذائية".

والتجارة والصناعات التقليدية، مشيراً إلى قدرتهم على التخفيض في أسعار الأدوية بالنظر إلى أن تونس تمر بمرحلة صعبة تقتضي تحمل "المسؤولية التاريخية".

ويرى مراقبون أن مسألة التخفيض في الأسعار تتطلب بالأساس إصلاح السياسات الاقتصادية المتبعة منذ عشر سنوات، فضلاً عن مراجعة مختلف العوامل المرتبطة بها، وفي مقدمتها الاحتكار والمضاربة.

وأفاد حسين الديماسي وزير المالية الأسبق أن "مسألة التخفيض في الأسعار معقدة، وهناك استسهال كبير في التعامل معها، وهي ناتجة عن تراكم الأخطاء الكبيرة المرتكبة منذ أكثر من عشر سنوات ونتج عنها هبوط في قيمة الدينار التونسي".

وأضاف في تصريح لـ "العرب" أن "التخفيض في الأسعار ممكن، لكن ليس بالأمر السهل، والمسألة تتطلب إصلاح المجال الاقتصادي، حيث هناك ارتفاع مهول في الكلفة وكتلة الرواتب، وهناك أسعار مدعومة وأجبرت الدولة على الزيادة فيها".

ودعا الديماسي إلى "ضرورة إصلاح السياسة الاقتصادية"، قائلاً "محاورة المحترمين والمضاربين لا تكفي لخفض الأسعار".

ولكن ثمنت شخصيات سياسية الخطوة التي اتخذها الرئيس سعيد، فإنها دعت إلى ضرورة تفعيلها عبر حوارات حقيقية مع الهيئات المعنية، علاوة عن مراجعة الأسعار ومراقبة مسالك التوزيع لتحسين القدرة الشرائية للتونسيين.

يرتفع حجم التساؤلات في تونس بشأن جدية التخفيضات في أسعار المنتجات الغذائية التي دعا إليها الرئيس قيس سعيد في إطار مواصلة جهوده لمحاربة الفساد وحفظ كرامة التونسيين، فبينما يرى متابعون أن تفعيل الإجراء ممكن، يعتبر آخرون أنه يتطلب جهوداً كبيرة من مختلف الهيئات.

خالد هدي

تونس - دعا الرئيس التونسي قيس سعيد في الفترة الأخيرة مختلف الهيئات الاقتصادية والتجارية إلى التخفيض في أسعار المواد الاستهلاكية، ما يطرح جدية سبل تفعيل هذه الخطوة على أرض الواقع، وسط دعوات المراقبين إلى محاربة الاحتكار والمضاربة، فضلاً عن مراقبة مسالك التوزيع لمعالجة القدرة الشرائية للمواطنين.

وقررت الغرفة النقابية الوطنية للمياه المعلبة التابعة للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية الجمعة للتخفيض في أسعار البيع عند الإنتاج للمياه المعلبة بنسب متفاوتة لا يقل هذا الأدنى عن 5 في المئة في جميع الحالات. ويأتي ذلك تفاعلاً مع دعوة الرئيس سعيد أصحاب الشركات المعلبة للمياه للتخفيض في الأسعار في هذه الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد. وسبق أن استقبل الرئيس قيس سعيد الرئيس المدير العام للصيدلية المركزية التونسية ورئيس المجلس الوطني لهيئة الصبالة وكاتب عام نقابة الصبالة ودعا إلى التخفيض في أسعار الأدوية، ممتنّاً الدور الكبير الذي بذله الصبالة في مواجهة جائحة كورونا، حسبما ذكرت وكالة الأنباء التونسية.



سعيد وضع التوجه العام لمعالجة القدرة الشرائية للتونسيين

ودعا الرئيس سعيد الصبالة إلى التخفيض قدر الإمكان في أسعار الأدوية وأن يساهموا في الجهود الوطني ومساعدة "البائس والمحتاج والفقير قدر الإمكان"، مؤكداً في هذا الصدد بدعوة سابقة كان قد توجه بها إلى التجار ولقيت استجابة من العديد منهم إثر لقاء جمعه برئيس الاتحاد التونسي للصناعة

هل يؤثر فوز «الأحرار» المغربي في الانتخابات المهنية على المشهد السياسي

محمد ماموني العلوي

بمشاركة 882 ألفاً و736 ناخباً، لافتاً إلى أن انتخابات غرف الصيد البحري تميزت بشكل خاص على مستوى المشاركة في الاقتراع حيث أقبّل المهنيون التابعون لها على التصويت بكثافة بنسبة مشاركة بلغت 61.65 في المئة.

وأكد هشام عميري الباحث في العلوم السياسية والقانون الدستوري أن اكتساح حزب التجمع الوطني للأحرار الانتخابات المهنية يؤشر على أن الحزب أصبح أكثر تواصلاً في ظل القيادة الحالية.

وأضاف في تصريح لـ "العرب"، أن "اكتساح الحزب للانتخابات كان أيضاً نتيجة استقطابه لمجموعة من الكوادر السياسية ذات مكانة اجتماعية وسياسية بارزة، والتي قد يكون لها بعض التأثير على نتائج الحزب في الانتخابات التشريعية والمحلية المقبلة".

وقال مصدر من التجمع الوطني للأحرار إن فوز الحزب في الانتخابات

المهنية يأتي نتيجة للعمل الجاد الذي قاده الحزب طيلة 5 سنوات.

وأكد أن الحزب اعتمد منهجية قوامها الإنصات والتفاعل والتشخيص التشاركي من خلال عقد مجموعة من اللقاءات التشاورية مع عدد من الفاعلين والمهنيين والحرفيين والصناعيين التقليديين والمهتمين، والتي اتسمت في عموميتها بالمشاركة الفعالة والتعبير الحر والتشخيص المبني على معطيات واقعية.



هشام عميري
الحزب أحسن استقطاب الكوادر السياسية

وانتقل حزب التجمع الوطني للأحرار من المرتبة الثالثة في الانتخابات المهنية لسنة 2015 إلى المرتبة الأولى في الانتخابات المهنية

الرباط - احتل حزب التجمع الوطني للأحرار المغربي المرتبة الأولى في نتائج انتخابات أعضاء الغرف المهنية التي جرت الجمعة، ما يطرح حسب مراقبين مدى تأثير ذلك على الاستحقاقات التشريعية والمحلية المقبلة بالبلاد.

وحصل التجمع الوطني للأحرار على 638 مقعداً، متقدماً على أحزاب الإصالة والمعاصرة والاستقلال وحزب الحركة الشعبية، وأتى حزب العدالة والتنمية الذي يقود الحكومة في المرتبة الأخيرة بـ 90 مقعداً فقط.

وأعلن وزير الداخلية عبد الوافي لفتيت أن نسبة المشاركة في عملية التصويت بلغت 47.24 في المئة من مجموع الهيئة الناخبة المهنية الوطنية، مقابل 43 في المئة تم تسجيلها سنة 2015. وأوضح لفتيت في تصريح صحافي الجمعة أن هذه الانتخابات تميزت